

سلسلة دراسات

أوضاع الصحفيات في مصر

الفصل
التمهيدي



إعداد
ميادة مجاهد
مسؤول برنامج العدالة الجنائية بالمرصد

إشراف وتحرير
محمد عبد الرحمن
المدير الإداري ومدير وحدة البحوث والدراسات بالمرصد

مراجعة لغوية
إسلام محمد

تصميم
إبراهيم صقر

الاحتياجات.
ويبدأ هذا البرنامج بسلسلة من الدراسات التي عملنا عليها منذ يناير الماضي، متناولاً 4 قضايا من أهم قضايا الصحفيات
المصريات- سيتم نشرها تباغاً- وتتمثل هذه القضايا في:
1- التحرش الجنسي بالصحفيات في أماكن العمل.
2- العنف والإساءة الإلكترونية الموجهة للصحفيات عبر الإنترنت.
3- التمييز في الأجر والترقي الوظيفي للصحفيات بسبب النوع الاجتماعي.
4- مستحقات الأمهات العاملات في مهنة الصحافة وكيف تراعيها المؤسسات الصحفية في مصر.



مدخل إلى الدراسة

إن العمل في مهنة الصحافة هو عمل شاق، ويتحمل العاملون به مخاطر عدة تتراوح بين المنع من التغطية وسحب التراخيص، مروراً بالضرب والسحل والإهانة، وصولاً إلى الاعتقال والتعذيب والقتل في بعض الأحيان. وتتزايد هذه المخاطر، وتتكاثر المشكلات بالنسبة للنساء العاملات في هذا المجال، فالمجتمع ينظر إلى نساءه -في المطلق- بخصوصية وأن هناك محظورات على النساء لا يجب أن تتطرقن إليها، وينتج عن هذه النظرة مشكلات تواجهها النساء داخل أماكن العمل وخارجها، ولعل أهم هذه المشكلات؛ التحرش الجنسي، والإساءة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والتمييز في الترقي الوظيفي والأجور، وكذلك استغلالهن من خلال العمل بدون عقد عمل، وعدم حصولهن على حقوقهن القانونية في فترات الحمل والوضع والرضاعة.

ومن ثم تأتي هذه السلسلة من الدراسات، لتكون نقطة انطلاق لبرنامج "العدالة الجندرية" والذي يطلقه المرصد المصري للصحافة والإعلام في نهاية شهر أغسطس من العام 2019؛ وهو برنامج يهتم في المقام الأول بأوضاع الصحفيات والإعلاميات في مصر، ويتناول قضاياهن المهنية من خلال التركيز على البعد الجندري، انطلاقاً من إيماننا بخصوصية هذا البعد، والحاجة إلى زيادة معارفنا حول احتياجات العاملات في هذا المجال، وكيف يمكن أن نوفر لهن بيئة عمل تناسب تلك

وقية

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

من ناحية أخرى، فعلى الرغم من الدور الذي لعبته الصحفيات نبوية موسى وفاطمة نعمت راشد في الاجتماع التأسيسي الأول لنقابة الصحفيين، فعلى مدار 31 مجلس تم انتخابه منذ عام 1953 لم تتبوأ منصب نقيب الصحفيين امرأة، كما جاء 15 مجلسًا (بنسبة تقارب 50%) من المجالس المنتخبة بدون تمثيل للنساء نهائيًا. وحتى في المجالس الأخرى ظل تمثيل النساء مجتهدًا لا يصل لمستوى المشاركة الحقيقية حيث تراوحت نسبتهم بين 7% و23% وهي أعلى نسبة واصلن لها داخل المجلس إلى الآن(4). ويشير ذلك إلى التمييز المجتمعي الواقع ضد النساء في توليهن للمناصب القيادية في المجال الصحفي.

ولا تتوقف المشكلات والتمييزات التي تتعرض لها المرأة في المجتمع الصحفي على التحرش الجنسي الذي يتعرضن له فقط، أو ضعف التمثيل النقابي فحسب، فثمة أنماط أخرى كثيرة من المشكلات التي تواجه العاملات في هذا المجال. وتتزايد هذه المشكلات لدى الصحفيات غير النقابيات اللاتي لم يتثن لهن الحصول على كارنيه النقابة، حيث يعملن تحت ظروف عمل ضاغطة، فمن ناحية يعملن مع المؤسسة دون وجود عقد عمل يضمن حقوقهن، ومن ناحية أخرى لا يستطعن أن يحصلن على حقوقهن التي كفلها القانون كإجازة الحمل والوضع أو ساعات إرضاع الطفل.

كذلك يظهر تمايزًا بين الرجال والنساء – أصحاب الخبرات المتساوية- في الأجور داخل المؤسسات الصحفية والإعلامية، فثمة تمييز مهني يرتبط بحصر الصحفيات في مراكز محدودة، ونادرًا ما نجد الصحفيات يتقلدن مهام رئاسة التحرير، فالرجال دائمًا يترقون لمناصب أعلى بينما النساء يبقين في وضعهن الوظيفي، أو يتم الضغط عليهن لتقديم تنازلات جنسية من أجل الحصول على هذا الترقى.

بالإضافة إلى ذلك، فثمة مشكلات أخرى تقع للصحفيات خارج نطاق مؤسسات العمل الرسمية، وتتعلق هذه المشكلات بالمجتمع ذاته؛ حيث ينظر المجتمع نظرة دونية إلى العاملات في المجال الصحفي والإعلامي؛ تقول 'ر.س' الصحفية في مقابلة أجراها المرصد معها في ديسمبر 2018: 'وزي ما قولتلك هي النظرة العامة عن كل اللي شغالين في الميديا إنهم شمال'.

وتأتي المصادر التي تتعامل معها الصحفيات في إطار العمل الصحفي من أكثر الفئات القائمة بفعل التحرش ضد الصحفيات وتأتي صور ذلك على هيئة تعليقات غير مرحب بها، أو ملاحظات عبر الهاتف أو وسائل التواصل الاجتماعي، أو عدم إعطاء المعلومة إلا من خلال مقابل ذا منفعة جنسية.

من ناحية أخرى، تتطلب مهنة الصحافة من العاملين بها الجراءة والمواجهة والإقحام، وأيضًا من الظروف ما قد يجدها المجتمع غير مناسبة لنسائه كالسفر والعمل لوقت متأخر، والتعامل مع عدد كبير من الأشخاص من كلا الجنسين، وتغطية قضايا وملفات قد ينتج عنها وصم مجتمعي لهن. مما ينتج عنه التمييز النوعي بين الرجال والنساء فيكون الاختيار والترقي حسب الجنس وليس حسب الكفاءة، حتى في الحالات التي يكون الاختيار حسب الكفاءة فإن الصعاب التي قد تواجهها النساء لإثبات جدارتهن مضاعفة عن تلك التي يواجهها رجال نفس المهنة.

ومن ثم، يظل من يتحكم في وضع المرأة بصورة عامة هي العادات والتقاليد والظروف الاجتماعية، وهو ما يتطلب مجهودًا أكبر لخلق حالة من الوعي الجمعي لدى المواطنين يحترم المرأة ويضمن تكافؤ الفرص والمساواة، وعلى جانب آخر تظل القوانين المكملة للدستور ومن ضمنها قانون نقابة الصحفيين أسيرة عشرات السنوات، وهو ما يمثل إحدى العوائق التي تقف في طريق تمكين المرأة ووصولها إلى القيادة النقابية، وهو ما يتطلب مجهودًا آخر في الضغط على الجهات النقابية لتغيير القوانين مع مراعاة المرأة وحقوقها في القوانين الجديدة.

وبناء على ما سبق، فإن الإشكالية الرئيسية التي تتناولها هذه الورقات هي: كيف يؤثر النوع الاجتماعي للصحفيات على عملهن في مهنة الصحافة؟ وبلغة أخرى ما هي أوضاع الصحفيات في المجال الصحفي؟

وللإجابة على هذا السؤال الرئيس، يتطرق البحث لأربعة إشكاليات فرعية هي:

1. التحرش الجنسي بالصحفيات في أماكن العمل.
2. العنف والإساءة الإلكترونية الموجهة للصحفيات عبر الإنترنت.
3. التمييز في الأجر والترقي الوظيفي للصحفيات بسبب النوع الاجتماعي.
4. مستحقات الأمهات العاملات في مهنة الصحافة وكيف تراعيها المؤسسات الصحفية في مصر.

أهمية الدراسة

تأتي هذه الدراسة كجزء من برنامج "العدالة الجنرية" الخاص بالمرصد المصري للصحافة والإعلام، وهو برنامج يهتم في المقام الأول بأوضاع الصحفيات والعلاميات في مصر، ويتناول قضاياهن المهنية من خلال التركيز على البُعد الجندي، انطلاقًا من إيماننا بخصوصية هذا البعد، والحاجة إلى زيادة معارفنا حول احتياجات النساء وكيف يمكن أن نوفر لهن بيئة عمل تناسب هذه الاحتياجات. ويمكن تحديد أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- 1- تقديم صورة واضحة عن أوضاع الصحفيات والمشاكل التي يتعرضن لها داخل الحقل الصحفي. كذلك المساهمة في إنتاج معرفي يساعد في تطوير أوضاع النساء في مهنة الصحافة.
- 2- تقديم توصيات لتحسين أوضاع الصحفيات في المجال الصحفي لا سيما داخل المؤسسات التي يعملن بها.
- 3- تقديم توصيات بإصدار تشريعات وقوانين جديدة تحسن من أوضاع الصحفيات والإعلاميات.

منهجية الدراسة

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي؛ الذي يقوم على وصف الظواهر والأحداث الاجتماعية وصفًا دقيقًا وتحليلها من جميع جوانبها وأبعادها بغية الوصول إلى حلول مناسبة لها. ويتطرق هذا البحث إلى أوضاع العاملات في مهنة الصحافة في محاولة لوصفها من جميع أبعادها، سواء فيما يخص عملهن داخل المؤسسات أو خارجها، وأيضًا محاولة التعرف على أشكال وصور الانتهاكات والتمييز الذي يتعرضن له لكونهن نساء يعملن في مهنة الصحافة، وأهم القوانين والمؤسسات المسؤولة عن عملهن، وذلك بغية إيجاد حلول لتلك الانتهاكات، وتوفير بيئة عمل مناسبة لهن.

الحالة الاجتماعية لمفردات العينة:
توزعت مفردات العينة إلى عدد (37) مفردة عزباء، وكانت
هناك (12) مفردة متزوجة، وعدد (1) مفردة أرملة.



توزيع مفردات العينة طبقاً للحالة الاجتماعية

مجتمع الدراسة

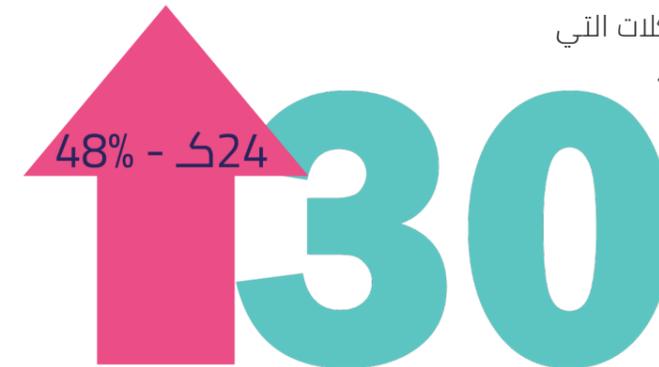
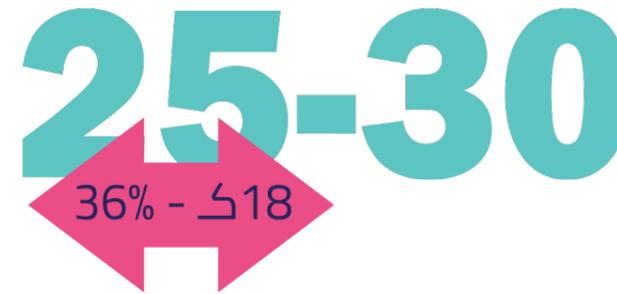
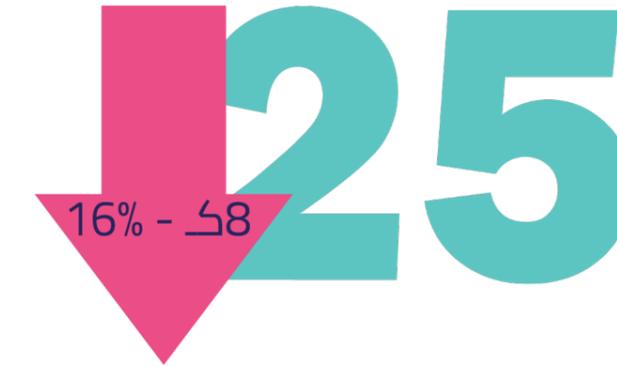
يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملات في مهنة الصحافة في مصر، سواء في الصحف القومية أو الحزبية أو الخاصة أو المواقع الإلكترونية، أو أولئك اللاتي توقفن عن العمل في مهنة الصحافة، وسواء كن يعملن في القاهرة الكبرى أو في المحافظات والأقاليم المختلفة داخل جمهورية مصر العربية.

عينة الدراسة وخصائصها

تم استهداف عينة مكونة من 50 مفردة من الصحفيات اللاتي يعملن في المهنة داخل جمهورية مصر العربية، أو اللاتي تركن العمل في المهنة. وقد تم اختيار مفردات العينة باتباع أسلوب العينة غير العشوائية (عينة كرة الثلج). وتنوعت مفردات العينة بين صحفيات منتسبات للنقابة وغير منتسبات، وصحفيات يعملن في صحف قومية، أو حزبية أو مستقلة، أو يعملن بشكل مستقل من عدة محافظات مصرية، إلى جانب بعض الصحفيات اللاتي كن يعملن وتركن المهنة. ونعرض فيما يلي خصائص عينة الدراسة:

توزيع مفردات العينة وفقاً لمتغير السن:

جاءت مفردات العينة بواقع (8) مفردات في الفئة العمرية من (22 – 24 سنة)، بينما كانت هناك (18) مفردة في الفئة العمرية (25 – 30 سنة) وكان من بينهن (11) صحفية غير نقابية بما يساوي حوالي ثلثي هذه الفئة العمرية، أي أنهن يعملن لمدة تتجاوز الخمس سنوات دون استطاعتهن الحصول على كارنيه نقابة الصحفيين. وكانت هناك (24) مفردة في الفئة العمرية (31 – 35 سنة) وكان من بينهن (14) صحفية غير نقابية؛ أي أنهن يعملن لمدة تتجاوز 10 سنوات دون استطاعتهن الحصول على كارنيه النقابة، وهو ما يؤشر على المشكلات التي تواجهها الصحفيات في دخول نقابة الصحفيين.



توزيع مفردات العينة حسب السن

توزيع العينة طبقاً للمحافظة

تضمنت العينة عدد (37) مفردة من القاهرة الكبرى؛ شملت محافظتي القاهرة والجيزة. وتضمنت عدد (4) مفردات من محافظات الوجه البحري؛ شملت محافظات الإسكندرية وبورسعيد والمنصورة. بينما تضمنت عدد (9) مفردات من محافظات الوجه القبلي؛ شملت محافظات المنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، والأقصر، وأسوان.

حالة العمل لمفردات العينة

تضمنت العينة عدد (41) مفردة تعمل في مهنة الصحافة، بينما كان هناك عدد (9) مفردات تركن العمل في المجال الصحفي، وقد تم تسجيل بيانات هذه المفردات وفقاً لآخر مؤسسة صحفية عملن بها، وكذلك الانتهاكات التي تعرضن لها في آخر مؤسسة صحفية كن يعملن بها.

تعمل في المهنة
التكرار 41 - 82%

تركت المهنة
التكرار 9 - 18%

توزيع العينة طبقاً لحالة العمل بمهنة الصحافة

توزيع
العينة طبقاً
للمحافظة

محافظات
الوجه القبلي
العدد 9 - 18%

القاهرة الكبرى
العدد 37 - 74%

محافظات
الوجه البحري
العدد 4 - 8%

توزيع العينة طبقاً للمحافظة

توزيع مفردات العينة طبقاً لوجود أبناء لدى الصحفية:
توزعت أفراد العينة إلى عدد (12) مفردة لديهم أبناء،
بينما كانت صحفية واحدة حامل في الطفل الأول، وكان
هناك عدد (37) مفردة ليس لديهم أبناء.

توزيع مفردات العينة طبقاً لنوع الصحيفة :
توزعت مفردات العينة إلى عدد (40) صحفية يعملون في
الصحف الخاصة، وعدد (5) يعملون في الصحف القومية،
وعدد (5) مفردات يعملن في الصحف الحزبية، وكما ذكرنا
فقد تم تصنيف الصحفيات اللاتي تركن المهنة طبقاً لآخر
جهة عمل صحفية كن يعملن بها.

صحف قومية — التكرار 5 - 10%

صحف خاصة — التكرار 40 - 80%

صحف حزبية — التكرار 5 - 10%

حامل في
الطفل الأول

1



لديها أبناء

12



ليس
لديها أبناء

37



توزيع العينة طبقاً لوجود أبناء لدى
الصحفية من عدمه

توزيع العينة طبقاً لنوع الصحيفة

المصادر

1- أحمد اليهنساوي، "بالمستندات هل تستطيع الصحفيات خوض منافسة مجلس النقابة وتمثيلها؟" <https://bit.ly/30g!Fla>

2- سمر مرزبان، "دراسة للصوت الحر تكشف: تعرض أغلب الصحفيات المصريات للتحرش اللفظي والجنسي.. 86% تعترض بالعمل بالمجال الصحفي وشيوع الإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع.. و 64% تفضل الكتابة بالسياسة، الصوت الحر"، 9 مارس 2014. <https://bit.ly/2M6C4c2>

3- رحمة ضياء، "كفاح الصحفيات كتاب يوثق دور الصحفية المصرية والتميز ضدها"، أصوات مصرية، 12 إبريل 2016. <http://www.aswatmasriya.com/news/de-tails/61553>

4- "توصيات إلى مجلس نقابة الصحفيين لضمان تمثيل الصحفيات في مواقع صنع القرار وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص"، نظرة للدراسات النسوية، 28 إبريل 2015. <https://bit.ly/2TKP9el>

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على "دليل المقابلة"، حيث تم إجراء عدد (50) مقابلة متعمقة مع الصحفيات، وانقسم دليل المقابلة إلى 9 أقسام:

القسم الأول: يجمع معلومات أساسية عن الصحفيات كالسن والحالة الاجتماعية وعضوية النقابة..إلخ.

القسم الثاني: يجمع بيانات عن الأجور والجانب الاقتصادي للصحفيات بصورة عامة.

القسم الثالث: يجمع بيانات عن الترقى الوظيفي للصحفيات، ومدى وجود تمييز على أساس النوع فيما يتعلق بالترقى الوظيفي أم لا؟.

القسم الرابع: يجمع بيانات عن حالة الصحفيات الأمهات، ومدى الحصول على حقوقهن المرتبطة بالأمومة إن قبل وأثناء الحمل أو بعد الوضع.

القسم الخامس: يجمع بيانات عن التحرش والمضايقات التي تتعرض لها الصحفيات في العمل أو بسبب المهنة.

القسم السادس: يجمع بيانات عن الوضع الاجتماعي للصحفية ونظرة المجتمع لها بسبب عملها في المهنة.

القسم السابع: يجمع بيانات عن عضوية النقابة والمشكلات التي تواجه الصحفيات للحصول على عضوية النقابة.

القسم الثامن: يجمع بيانات عن الصحفيات العاملات بشكل مستقل (صحفيات الفري لانسر، أو العمل بالقطعة).

القسم التاسع: وفي هذا القسم يطلب من الصحفيات الإدلاء بمجموعة من الاقتراحات التي من شأنها تعزيز المناخ الصحفي.

عن برنامج 'العدالة الجندرية'

يسعى هذا البرنامج إلى تمكين الصحفيات والإعلاميات المصريات ورفع وعيهن للحصول على حقوقهن كاملة ودعمهن للوصول إلى مواقع صنع القرار داخل المؤسسات الصحفية والإعلامية، كما يهدف البرنامج إلى توعية المؤسسات الصحفية والإعلامية بكيفية توفير بيئة عمل آمنة ومراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي، وأخيرًا الضغط من أجل إصدار قوانين وتشريعات وسياسات لحماية النساء داخل المؤسسات الصحفية والإعلامية.

ولتحقيق هذه الأهداف يعمل البرنامج على مجموعة من الأنشطة، وهي:

- 1- المساهمة في تطوير إنتاج معرفي حول أوضاع النساء في الصحافة والإعلام.
- 2- رصد وتوثيق الانتهاكات التي تتعرض لها الصحفيات والإعلاميات وإصدار تقرير ربع سنوي بهذه الانتهاكات.
- 3- العمل على تقديم مقترحات قوانين للهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر والسلطة التشريعية من أجل إيجاد بيئة أكثر أمانًا واستقرارًا للصحفيات والإعلاميات.
- 4- إقامة مجموعة من التدريبات وورش العمل للصحفيات والإعلاميات لتعريفهن بحقوقهن القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وتعريفهن بآليات الدعم الفني والتقني وأدوات ومهارات الأمان الرقمي.
- 5- توفير الدعم النفسي والقانوني للصحفيات والإعلاميات من خلال مجموعة من الأخصائيين النفسيين والمحامين المتواجدين في المركز.